العدد (1727) السنة السابعة - الخميس (18) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

يجب إعادة النظر برواتب المسؤولين

إياد السامرائي: الاحتقان الطائفي قادته أطراف ليس لها صلة بالدين

المهندس أياد السامرائي

بعد انتظار طويل دام شهور عدة تحقق حوارنا مع رئيس مجلس النواب إياد السامرائي والذي طالبنا به منذ بداية استلامه المنصب، استقبل (المدى) في مكتبه بحفاوة كبيرة وبصراحة عالية جداً اكد لها في حوار ضيف الخميس ان الانشقاقات التي حصلت في الحزب الاسلامي هي بسيطة اذا ما قورنت بانشقاقات الاحزاب الاخرى موضحاً لها بان خروج نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي من الحزب لأن سبب انشغاله بالمنصب الحكومي اثر على عمله كأمين عام للحزب مبيناً بان مجلس شورى الحزب خيره بين المنصبين فآثر الهاشمي المنصب الحكومي وقدم استقالته من الحزب، وعن الضغوطات الاميركية التي مورست على قرارات الهيئة التمييزية بشان تأجيل قرار المستبعدين من التنافس الانتخابي، اكد السامرائي ان حماسة السفير الاميركي جعلت البعض يشعر بانحيازه الى المبعدين مشيراً الى ان السفير الاميركي اكد له اننا غير منحازين لاحد ولكن لدينا قلق على العملية الديمقراطية برمتها للمحافظة على اجراء الانتخابات بموعدها المقرر.
وفيما يلي نص الحوار..

حاوره : يوسف المحمداوي / تصوير : مهدي الخالدي

والدي أعدمه البعث

× أياد السامرائي من هو؟

– أياد صالح مهدي السامرائي، والدي الشهيد العقيد الركن صالح السامرائي الذي تم إعدامه من قبل النظام البعثي في عام ١٩٧٠، مع كوكبة من الشهداء العراقيين بحجة مؤامرة، ولدت في بغداد عام ١٩٤٦ في منطقة الاعظمية، أكملت دراستي الثانوية في إعدادية الاعظمية، أكملت كلية الهندسة في جامعة بغداد قسم الهندسة الميكانيكية، عملت في مصلحة إسالة الماء لمدة عشر سنوات، ولاعتبارات سياسية في إعدام والدي الشهيد تركت العمل من غير تقديم استقالة، وغادرت خارج العراق الى الأردن حيث، عملت بالأردن عدة سنوات في شركة البوتاس العالمية، ثم انتقلت الى الإمارات للعمل في القطاع الخاص لغاية عام ١٩٩٥، بعدها غادرت الى بريطانيا، وكل تلك الانتقالات ترتبط باعتبارات سياسية، وفي حزيران من عام ٢٠٠٣ عدت الى العراق، هذه سيرتي من الجانب المهني، وانا متزوج وعندي أربع بنات وولدان.

× هل العائلة في بغداد؟

– العائلة تسكن في بريطانيا لأن ارتباطات الدراسة للأولاد حتمت ذلك.

بدأت العمل السياسي مبكراً

× متى دخلت العمل السياسي وبالذات في الحزب الإسلامي؟

– في السادسة عشرة من العمر كان التوجه الإسلامي يدفعنا صوب الأحزاب والتكتلات الإسلامية، ولدينا علاقات وتقارب مع الحزب الإسلامي بالذات، وكان العمل حينها سرياً خاصة بالنسبة للأحزاب الإسلامية، ولكي أكون أكثر وضوحا، كانت بداية العمل حركة الأخوان المسلمين، وفي عام ١٩٧٠ تم تجميد عمل الحركة لأجراء ذاتي قامت به الحركة وجمدت نشاطها، وعلى ضوء ذلك في نفس العام بدأنا تنظيمات إسلامية سياسية، ولم نحدد لها أسماً معيناً في حينها، وكنا من خلال تلك التنظيمات نتصدى للثقافة التي يمارسها حزب البعث والدعوة الى توعية المجتمع، انا وبعض الطلبة الذين معي كنا نمارس العمل بعيداً عن الجانب التنظيمي، واستمر العمل الى عام ١٩٨٠ حيث بدأت بعض الاعتقالات تطال العناصر التي قمنا بتنظيمها وعملنا كان يمتد في محافظات (بغداد، الانبار، ديالى، نينوى، البصرة) وتلك الاعتقالات شملت أحزاباً أخرى كالدعوة والشيوعي، والسبب في ذلك انه بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية بدت الأجهزة الأمنية متحفزة وحذرة جداً، وتقوم بحركات اعتقالات احترازية، وفعلاً انكشفت بعض الحلقات عندنا، ووردتني بعض المعلومات بأني أصبحت مستهدفاً وتحت الرقابة، فأصبحت لدي قناعة بأن مسألة اعتقالي أصبحت مسألة وقت لاسيما وأنا مصنف بأني معارض نتيجة إعدام والدي، لان الوالد حين اعدم منعت انا والعائلة من السفر لغاية عام ١٩٧٦، وبعد التماسات كثيرة تم رفع المنع.

استلمت أمانة الحزب عام ٢٠٠١

× هل تعتبر نفسك من المؤسسين للحزب الإسلامي؟

– نعم لكن لست من المؤسسين الأوائل في الستينيات لكوني حينها ما زلت طالبا وعمري لا يؤهلني لذلك، لكن في عام ١٩٨٢ عندما بدأنا بإعادة التشكيل، أنا كنت في إطار أول قيادة منتخبة للحزب خارج العراق واستمريت في القيادة عبر جميع الانتخابات التي حصلت في الحزب، وفي عام ٢٠٠١ توليت الأمانة العامة للحزب، وعام ٢٠٠٣ تخليت عنها الى الأخ محسن عبد الحميد، وكان توليه للأمانة على ضوء ترتيب عمل الداخل وعمل الخارج، وكان الرجل مؤهلاً لذلك.

× حدثت انشقاقات كثيرة داخل الأحزاب سواء أكانت إسلامية او غير إسلامية وهذا الأمر طال الحزب الإسلامي أيضاً، ما المبررات؟

– لا يوجد حزب من تاريخ نشوء الأحزاب الى يومنا هذا، لم تحدث فيه مثل تلك الانقسامات، وهي تعبير عن اختلاف وجهات النظر، واختلاف في الاتجاهات بشأن بعض المسائل، والبعض يجد نفسه قادراً على التكيف بالبقاء، وان اختلفت بعض الرؤى، وآخرون يجدون أنفسهم غير قادرين على ذلك، فالبعض ينسحب والبعض الآخر يتقبل الوضع الجديد ويتكيف مع المشهد الجديد، فهذا وضع عام ولا يوجد حزب لم تحصل فيه تلك الانقسامات، وعلى مدى تاريخ الحزب الإسلامي نجد أنفسنا أقل الأحزاب تعرضاً لهذه المسألة من الأخرى.

خروج الهاشمي من الحزب خلاف سياسي

× أسباب خروج طارق الهاشمي، هل أثرت على عمل وقواعد الحزب؟

– للوهلة الأولى لكل انشقاق توجد هزة، وخروج شخص او شخصين قد لا يؤثر، ولكن تبقى المسألة في حجم الانشقاق، لذا نقول أن بعض الذين خرجوا من الحزب أصابوا الحزب بهزة، ولكن تم احتواء الموضوع والآن حزبنا يسير على الطريق الصحيح.

× ما نوع الخلاف الذي حصل بين الهاشمي وبين الحزب؟

– هو خلاف سياسي وليس مبدئياً وفيه جانب شخصي أيضاً، وبالتالي نحن سائرون في اتجاه يهدف الى إيجاد طريقة نتوجه خلالها من الذين نقترب منهم في الأهداف والغايات مقداراً من التواصل، بحيث مثل تلك الانشقاقات والانسحابات لا تؤثر على علاقاتنا معهم، فمع حدوث الهزة الأولية التي نتجت عن خروج الأستاذ طارق الهاشمي وبعض الأخوة، ومع ذلك باعتباراتنا يبقون لنا أخوة وأصدقاء.

الهاشمي اختار المنصب الحكومي

× نعود لمعرفة أسباب خروجه؟

– اخشى ان أتكلم عنه وقد لا أكون منصفاً، الذي حصل هو خلاف على جملة مسائل، الخلاف الأول نحن قدمنا كمجلس شورى بشكل عام وقدرنا ان انشغال الأستاذ طارق في الموقع السياسي أثقله واثر على قدرته في قيادة الحزب، وطرحنا عليه هذا الأمر وطلبنا منه معالجته، ولكن المساعي لم تنجح، وهناك تشخيص من بعض الأخوة بأن هناك حالة من عدم التطور في أداء الحزب نتيجة انشغال أمينه العام بمنصبه الحكومي وغياب القيادة الميدانية التي تعمل، وقدمنا له مقترحاً آخر ان يختار ما بين أمانة الحزب او منصبه الحكومي، ثم طورنا المقترح بأن يحتفظ بمنصبه الحكومي، وكذلك منصبه كأمين للحزب لكن بصفة اعتبارية، ومن الناحية العملية تفوض أمانة الحزب لغيره، وحصل أيضاً خلاف في بعض المسائل الإجرائية وكيفية التعامل مع بعض القضايا السياسية، وكل تلك الأمور مجتمعة دفعت بمجلس شورى الى إجراء انتخابات ولم يستبعد منها الأستاذ طارق الهاشمي بل هو احد الذين فازوا في انتخابات مجلس الشورى، وكذلك فاز أيضاً في ان يكون عضواً في المكتب السياسي للحزب، ولكن ما تبين وتوضح له بأن الرغبة الموجودة لأغلبية الحزب ان الأمانة العامة للحزب يجب ان يتولاها غيره ويتفرغ هو للمنصب الحكومي، لكن الرجل فضل أمراً آخر.

اتجاهان داخل الحزب

× هل للعلاقة السلبية بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي تأثير على اعتراض حزب الدعوة في حينها على اختياركم لرئاسة البرلمان؟

– نعم العلاقة توترت ما بين حزبنا وحزب الدعوة، ولا أنفي بأن هناك اتجاهين داخل الحزب، الاتجاه الأول يقول ينبغي ان نحتفظ بعلاقات جيدة مع الجميع وتجنب التصادم، ونحن مع هذا الرأي، والاتجاه الثاني يقول بان وضع لحكومة وأداءها وضع لا يجب السكوت عليه وبالتالي ينبغي التصدي لما تقوم به من أفعال، وهذه لم تكن مفصلاً في الاختيارات التي حصلت، لكن بعد الانتخابات داخل الحزب رجح الرأي الذي يقول: يجب أن نكون مفتحين على الجميع ونتعاون معهم من غير استثناء، والوضع في العراق حصل فيه نوع من الانفراج وحتى التوتر الذي كان سائداً بين الكيانات قد خفت الى حد ما، حتى الخلاف الذي كان حاصلاً بين الأكراد ورئيس الوزراء نجده قد خف أيضاً.

لم نعمل من أجل إسقاط المالكي

× سيادة الرئيس أعود الى سؤالي الأول، هل تشنج العلاقة بين المالكي وطارق الهاشمي هو السبب في اعتراض حزب الدعوة على ترشيحكم لرئاسة البرلمان أم هناك أسباب أخرى؟

– نعم.. ولكن الموقف المتشنج كون حزب الدعوة كان يتصور حينها مجيء شخص من الحزب الإسلامي الى رئاسة المجلس هو جزء من مسلسل لإسقاط المالكي، ونحن بطبيعة الحال وحتى قبل أن انتخب رئيساً للمجلس، وفي حواري مع الكتل السياسية لم أصرح في يوم من الأيام أني جئت من أجل إسقاط المالكي ولكننا جئنا لإصلاح وضع المجلس، فموضوع بقاء المالكي من عدمه ليس متعلقاً بالحزب الإسلامي، ومن الناحية العملية الحزب غير قادر على إسقاط حكومة المالكي، وليس من مهمة رئيس المجلس إسقاط رئيس الحكومة، وكان الأمر عبارة عن هواجس او ربما أصبحت نوايا مؤكدة عند البعض، وفي سياستنا يكون رئيس البرلمان حيادياً في تعامله مع جميع الكتل السياسية وان يجعل العملية السياسية تأخذ مدياتها سواء بالموالاة للحكومة او معارضتها، ولم نصرح لأحد بأننا سنقوم بنصرة جهة على حساب أخرى، القوى السياسية التي كانت تقف مع المالكي ربما قدرت أنها بوجود الإدارة المحايدة ستكون قادرة على المضي بمسار آخر، وأنا بتقديري ان القوى التي كانت تسعى لإسقاط المالكي لم تكن بالعدد الكافي، وانما كانوا يمثلون قلة في البرلمان، فكان التوجه العام هو تعزيز دور المجلس وان يحسنوا الأداء الرقابي، أي ان المنهج الذي اتبع هو منهج إصلاحي وليس تسقيطي، وهذا ما لمسناه من آراء الأغلبية على الرغم من وجود القلة التي ترغب في تغيير المالكي، لكن نحن مع الأغلبية التي لم تكن تعمل على ذلك.

× ماذا دار في اجتماع الرئاسات الأربع وما القرارات التي اتخذت بشأن قرار هيئة المساءلة والعدالة الذي استبعد الكثير من المرشحين للانتخابات النيابية؟

– بشأن اجتماعات الرئاسات الأربع، كانت المسألة الأولى هي مسألة هيئة المساءلة والعدالة واتخاذها القرار بعد المراجعة التي تمت مع اللجنة النيابية، ونحن في اجتماع الرئاسات نقدر بأن وجود الهيئة التمييزية من القضاة السبعة هو الضامن لسلامة الإجراءات، حتى وان شككنا بمدى سلامة وشرعية إجراءات هيئة المساءلة والعدالة، ونحن نعول على هذا الامر، ولكن عند إعلان الهيئة تأجيل النظر الى ما بعد الانتخابات، تحفظ الكثير من العراقيين على هذا القرار، وأنا منهم لأن الهيئة حدد لها سقف زمني في مسألة الطعون وسحب القانون، فإجراءها كان خاطئاً لانه يشعل الفتنة.

بعد إعلان نتائج الانتخابات، ومن خلال الاجتماع وصلنا الى نتيجة بأن الهيئة التمييزية قادرة ان تنجز اعمالها خلال الفترة المحددة لها، وأكدنا على أن تكون قراراتها باتة وملزمة للجميع ولا يجوز تسييس المسألة، وأحطناها علما بالأمر، ووصلت الهيئة الى قناعة تامة بضرورة حسم المسألة ومارست عملها.

× ماذا بشأن النائبين ظافر العاني وصالح المطلك؟

– في اجتماعنا لم نتحدث عن الحالات الخاصة وتعاملنا مع المسألة كحالة عامة، ومع ذلك في تقديري الشخصي ان هاتين الشخصيتين لهما خصوصية، كونهما أعضاء في مجلس النواب والدستور كفل وصان حقهم في إبداء الآراء، فضلا عن كون هيئة المساءلة والعدالة لم تتبن موقفها من العاني والمطلك على أساس انتمائهم لحزب البعث، انما على ضوء مذكرات رفعت من قبل قوى سياسية ضدهم تفيد بتصريحات إعلامية لهما، وانا شخصيا قمت بعدة اتصالات مع شخصيات سياسية لعدم إثارة الموضوع سياسياً واحتواء الأزمة والجميع اتفقوا على ان يكون للقضاء القول الفصل، مع علمنا بصعوبة عمل القضاء في هذه المسألة لكونها تقديرية .وليست قانونية، وكيفية تطبيق النصوص الدستورية على التصريحات والمقابلات الإعلامية التي أبداها النائبان .

× الم تؤثر زيارة بايدن وتدخلات السفير الأمريكي على قرار تأجيل الهيئة للنظر بمسألة الطعون؟

– بشأن زيارة بايدن ومقترحاته، فضلاً عن تدخلات السفير الأمريكي أنا لا أريد ان أدخل في النوايا او أحدد اتجاهات السياسة الأمريكية في العراق، لكن من الواضح أن الحجة التي قدمت من قبلهم تدخل في دائرة القلق على مدى سلاسة الإجراءات القانونية، وهل ستكون الانتخابات نزيهة وديمقراطية؟ وبطبيعة الحال أن التحركات التي صدرت من قبل السفير الأمريكي ومدى الحماسة التي تعامل بها أعطت انطباعا بالانحياز، لكن الرجل أكد لي وقال بالحرف الواحد: نحن لسنا منحازين لأحد ولسنا مع المطلك او العاني وكل ما نريده هو الاطمئنان على ان تجري الانتخابات بصورة ديمقراطية وان يكون القانون هو الأساس.

وبينت له ان جميع الكتل السياسية لديها الحرص على أن تجري الانتخابات وفق الأسس الديمقراطية وضرورة نزاهتها، وأوضحت له بأن الجميع اتفقوا على عدم تسييس القضية والاحتكام للقضاء في هذا الأمر.

بايدن مستاء من قرارات الهيئة

× لكن مقترحات بايدن أخذت من قبل الهيئة التمييزية كقرار لتأجيل النظر في الطعون؟

– في مسألة بايدن عندما التقيت به قال لي: انا لم آت الى العراق من اجل هذه القضية وإنما جئت حسب موعد الزيارة الدورية المكلف بها من قبل الرئيس أوباما لمتابعة تطور العلاقات بين البلدين.

وكان مقترحه ان ترحل القضية الى ما بعد الانتخابات هو الأصلح وأبدى استياءه من قرارات هيئة المساءلة والعدالة.

هيئة تصريف اعمال

× كرئيس لمجلس النواب كيف تنظر الى شرعية هيئة المساءلة والعدالة وقانونية قرارها؟

– كان من المفترض أن تشكل مرة أخرى ابتداءً من خطة تنفيذ القانون، لكن الذي حصل هو تأخير الأمر نتيجة الخلاف السياسي بشأن الأعضاء الذين تتشكل منهم الهيئة، لأن هناك رغبة من القوى السياسية ان تكون الهيئة عادلة وان تشكل من جميع المكونات والاطمئنان على وجود أشخاص غير منحازين لجهة ولا يقومون بتسييس عملها، لأن المهمة صعبة ولكن وقعنا بما هو أسوأ من ذلك، كون صلاحيات الهيئة أعطيت الى مدراء تنفيذيين لم يخترهم أحد ولم يتم التصويت عليهم في البرلمان، وهذا السبب الذي جعل شرعية الهيئة في دائرة التشكيك، وأنا مع الرأي الذي يقول بأنها لا تستوفي جوانب الشرعية وإنما هي أقرب الى هيئة تصريف اعمال، ولكن ماذا تفعل إزاء قانون انتخابات يقول "على المفوضية ان تتأكد من سلامة موقف كل مرشح على مستوى الشهادة والعمر والقيد الجنائي وغير مشمول بقانون المساءلة والعدالة، وبالنتيجة لابد من وجود جهة تقرر شمول هذا المرشح من عدمه، وحتى لو قلنا بان الهيئة هي لتصريف الأعمال، ولكن هي من تمتلك الوثائق والأرشيف والموظفين والبناية، فأن كانت شرعية أو غير شرعية فهي المعنية بإصدار القرارات برغم قناعتنا وتقديرنا بان مستويات الشرعية غير مكتملة للهيئة، وحتى ان قبل ان قانون المساءلة والعدالة كان جائراً وغير ديمقراطي، لكن عملياً لا نستطيع تجاوزه ونحن الآن أمام قانون سواء كنت مقتنعاً أم غير مقتنع بقراراته فهو الذي يحكمني، ونحن اليوم في هذه المسألة نتعرض الى الظلم وكذلك نتعرض الى دخول بعثيين في البرلمان المقبل، وقد تقول الهيئة التمييزية ان الأدلة ليست كافية بحق خمسين أو عشرين مرشحاً، ولم نجد ما يثبت شمولهم بقانون الهيئة ولم نجد ما يثبت شمولهم بقانون هيئة المساءلة والعدالة، ونتيجة لهذا القرار سيتهمنا البعض بمساعدة البعثيين في الدخول للبرلمان وانا أقول ينبغي القبول بالحكم فهو أولى حتى وان أوجد عناصر بعثية في المجلس، فما قيمة ان يوجد عشرة أو عشرون إزاء وجود (٣٢٥) نائبا؟

وفي الوقت نفسه نقول لو أن الأمر أدى الى إقصاء بعض الذين لديهم حظوظ في الحصول على مقاعد في البرلمان وان كان الإقصاء منه ظلماً فالأولى أن يطبق القانون الى حين مرحلة يتم فيها تطوير القانون.

الحل بإعادة تشكيل الهيئة

× برأيكم هل هيئة المساءلة والعدالة مسيسة؟

– اعتقد من السهولة ان يتم الطعن في القرارات التي اتخذتها تلك الهيئة إذا ما نظرنا الى طبيعة تشكيلها وتعرضت الى الكثير من الانتقادات في الفترة السابقة خاصة عدم القناعة بأهميتها في إصدار الأحكام وشرعيتها سواء كانت مسيسة أو غير مسيسة فالحل الحقيقي هو بإعادة تشكيل الهيئة من قبل مجلس النواب وباتفاق الجميع.

نحن ملتزمون بنظام داخلي

× المدى وبعد استلامكم لمنصب رئاسة المجلس استطلعت العديد من آراء السياسيين بشأن إدارتكم لجلسات المجلس والجميع أكد على ان السامرائي اعاد العافية والهيبة للمجلس، لكن هناك من يقول بأن النائبين يتدخلون بالقرارات التي تتخذها ويعرقلون حتى عمليات الاستجواب التي تحاولون تفعيل الدور الرقابي للمجلس من خلالها؟

– نحن محكومون بالنظام الداخلي الذي صوت عليه مجلس النواب، وفي هذا النظام تحديد واضح لسلطة الرئيس، وعندما تحدد تلك الصلاحيات تصبح الفاعلية ضعيفة، فإعطاء صلاحية للرئيس باتخاذ القرار في أمر ما يكون أمراً حاسماً، اما إذا كفل النظام الداخلي إعطاء السلطات لثلاثة وهم الرئيس ونائباه سيعطل الكثير من القرارات نتيجة عدم اتفاقهم على القرار، فنص المادة (٩) يتوافق الرئيس ونائباه على جميع القرارات وإذا ما اعترض احدهم ينتهي الأمر، ونحن كنا من أشد الداعين الى تفعيل الدور الرقابي للبرلمان ومراقبة أداء الحكومة، لكن عملية استجواب الوزراء جابهتها معارضة حكومية ولقيت معارضة من الكتلة النيابية المساندة للحكومة ومن الشيخ خالد العطية الذي هو على رأس تلك الكتلة او أحد العناصر القيادية فيها وبالتالي لم يؤيد الشيخ خالد تلك الاستجوابات وهو لا يستطيع القول علنا بانه لا يؤيد تلك الاستجوابات وإنما يقول" ان الأمر بحاجة الى دراسة والى تقييم من قبل اللجان".

وما يقوله فيه مقدار كبير من الصحة، ولكن واجهتنا مشكلة وهي بمقدورنا المضي بالاستجوابات وأيضاً ان نمتص الاعتراضات، لأن الاعتراض كان من الممكن ان يوقف عمليات الاستجواب او يصعد الأجواء والاتهامات داخل المجلس، وهذا ما حصل في بعض الأحيان، ولكن في المحصلة استطعنا وبنجاح ان ننجز جميع الاستجوابات التي تقدم بها النواب الى المجلس، قد تكون بعض الاستجوابات تأخرت نتيجة عرض الأمر على اللجان النيابية المتخصصة، ولكن في النهاية حدثت الاستجوابات من غير تصعيد وجرت الأمور بكل شفافية وديمقراطية من دون اتهامات أو تشهير، ومثال ذلك عندما حاول وزير التجارة أثناء استجوابه التجاوز على النائب قمنا بإسكات الوزير وكذلك عندما حاول النائب التجاوز على الوزير قمنا أيضاً بإسكاته، فعلى المستوى المهني نعتقد بأن العملية نجحت وأعطت رسالة للشارع باننا في بلد ديمقراطي يستطيع محاسبة المسؤول المقصر في عمله، وهذا الأمر غير موجود في جميع الدول العربية باستثناء العراق والكويت.

وحجم الدعاوى التي حسمت بحسب تقارير لجنة النزاهة في عام ٢٠٠٨ بلغ (٦٠٠) قضية في حين ارتفع الرقم في عام ٢٠٠٩ ليصل الى (٣٥٠٠) قضية والكثير من الوزارات أصبحت تراجع نفسها بعد تلك الإجراءات.

رواتب تقاعدية بنيت على مكافأة

× تقول نحن ملتزمون بالنظام الداخلي لكن هناك مادة فيه تقول بان عضو مجلس النواب في حالة غيابه يستقطع مبلغ من مكافأته، يعني في النظام لا يوجد راتب وإنما مكافأة، فما قانونية إعطاء راتب تقاعدي على مكافأة حددت له؟

– المعروف هو أن يغرم النائب (٥٠٠) ألف دينار عن كل جلسة يتغيب فيها، في مسألة الوصف الذي أعطي لما يتقاضاه عضو مجلس النواب تسمى مكافأة، لكنها مكافأة خاضعة للاستقطاع التقاعدي وخاضعة لحقه في الحصول على الراتب التقاعدي لكنها غير خاضعة لمعايير نظام الخدمة والتقاعد، لأن النائب له وضعه الخاص وله الحق في الحصول على راتب تقاعدي بعد انتهاء عمل المجلس وبنسبة ٨٠٪ مما يتقاضاه، وهذا القانون شرع في فترة عمل الجمعية الوطنية وسرنا عليه وأعتقد عملية تواجهها هي في مسألة الرواتب.

× أليس من الممكن بعد انتهاء الدورة النيابية ان يعمل النائب ضمن تخصصه كطبيب او مهندس او أي عمل آخر حتى يبلغ العمر التقاعدي ويحصل على التقاعد شانه شأن أي موظف؟

– انا مع الرأي الذي يقول عندما تتغير الظروف فنحن بحاجة الى تغيير هذا القانون، لأن المرحلة التي شرع فيها القانون في وضع امني سيئ وسيكون النائب مستهدفاً امنياً، ولا يستطيع ان يمارس عمله كمواطن عادي.

× يعني هناك قناعة لدى البعض بأن الوضع الأمني سيستمر على ما هو عليه؟

– في هذا الأمر نحن بحاجة إلى إعادة النظر فيه كل اربع سنوات وعلى ضوء التطور الأمني الحاصل، ونحن بحاجة ايضاً الى مراجعة الرواتب والامتيازات التي يتقاضاها الوزراء والنواب على ضوء الوضع الجديد في العراق، ونحن بحاجة الى معالجة كلية وليست جزئية.

×لكن هذا الامر جعل المواطن يشعر بأن المسؤول يسعى الى المنصب من اجل المال وليس لخدمته؟

–أنا برأيي يجب ان تعالج هذه القضية لكافة المنظومة الحاكمة في الدولة العراقية، ويجب ان نمضي بأتجاهين وبمقدار ما يسمح لنا وضعنا الاقتصادي، معدلات الرواتب يجب تعديلها بوجود حالة من التفاوت، فالموظف في اية وزارة راتبه منخفض اذ ما قورن براتب المسؤول، والاسوأ من ذلك من لايملك راتباً، في حين ان الرواتب في مجلس رئاسة الجمهورية او مجلس الوزراء، او النواب عالية جداً بالرغم من ان رواتب رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، افضل من رواتب مجلس النواب، فلابد من المعالجة، وبرأيي ان نحسن رواتب الموظفين بصورة عامة وننزل من رواتب موظفي الرئاسات الثلاث، ونأخذها من رؤساء الجمهورية والوزراء والبرلمان حتى يصبح التفاوت مع الايام مقبولا، لكن من الصعوبة ان نفعل ذلك الان.

لا مخصصات للنواب

×هناك من يقول ان الراتب التقاعدي لرئيس مجلس النواب السابق محمود المشهداني هو (٤٠) الف دولار، فهل من المعقول على مدة ثلاث سنوات من العمل يستحق هذا الراتب؟

–هذا الكلام غير صحيح، وانا كنت رئيس لجنة مالية ومطلع على هذه الامور، فالراتب الذي يتقاضاه رئيس الجمهورية مع المخصصات ما يعادل (٦٣) مليون دينار، اما الراتب الذي يتقاضاه رئيسا الوزراء ومجلس النواب بما يعادل (٢٨) مليون دينار.

وراتب الوزير وعضو النواب وعضو محكمة التمييز قبل الاستقطاعات يبلغ (٩) ملايين و٩٠٠ الف دينار عراقي.

×الا توجد للنائب اية مخصصات؟

–لا توجد له اية مخصصات.

افراد حماية وهمية

×رواتب الحمايات يتسلمها النائب والبعض يعد بعض الاسماء بالوهمية؟

–لدينا توجه بضرورة ان يتعاقد الحماية نفسه مع البرلمان وهو من يقوم بتسلم راتبه، أي على المستوى المالي تنقطع العلاقة بين النائب وعنصر الحماية، وتنحصر العلاقة بين عنصر الحماية وديوان مجلس النواب، لكي تقضي على تلك الشائعات، والان متروك لهيئة رئاسة مجلس النواب الجديد تحقيق ذلك، ومع تحسن الوضع الامني يمكن تقليل عدد افراد حمايات المسؤولين بصورة عامة.

×بعد تفجيرات سامراء حدث ما حدث من احتقان طائفي وجميعها تحت غطاء ديني، برأيك هل اثر ذلك على رصيد الاحزاب الدينية في الشارع العراقي واضعف من ايمان الناس بالدين؟

–ربما وللأسف ان الذي حصل تحت اسم الدين، لكن القناعة التي لدي بأن الذين شاركوا في تأجيج الوضع وايقاد الفتنة الطائفية لايصلون ولايصومون، لأن الطائفية ليست بالضرورة مستندة على خلفية دينية، فمن يندفع بالسلوك الطائفي بهذا الشكل هو غير متدين، بل قد يكون يحمل فكراً علمانياً، أو الحادياً، ولكن سلوك الطائفي نتيجة بيئته او ثقافته ونتيجة الظروف التي مر بها البلد، وهي تمثل حالة الانحياز الضيق للطائفة عندما لايجد المواطن الدولة في عمومها والمجتمع الواحة التي يعيش فيها، لأن هذا الانحياز ليس طائفياً فقط، وقد يكون انحيازاً عشائريا والكثير من جرائم القتل التي حدثت قد تكون في ظاهرها طائفية ولكنها في الحقيقة عشائرية.

هجمة على الاحزاب الاسلامية

×الم يؤثر هذا الامر على مستقبل الاحزاب الدينية في العراق؟

–الاحزاب الاسلامية تعرضت الى هجمة اعلامية واسعة. بأعتبارها فشلت في اداء مهماتها، ولكن عند تحديد المسائل، نقول هل من المعقول ان تعمم الموضوع على الجميع؟ ام تشخص عمل كل حزب على انفراد، ام نقول لأنه اسلامي فهو فاشل او ناجح، ام ان المسألة مرتبطة بالاداء وهل هذا يعني بأن الاحزاب العلمانية ناجحة؟ وهنا نقول من الذي اوصل العراق الى ما نحن عليه اليوم غير القوى والتيارات العلمانية التي حكمت البلد، ومن الذي حكم العراق منذ عام ١٩٥٨ الى اليوم، الم تحكمه التيارات الماركسية والعلمانية وكان التيار الاسلامي مضطهداً وبالرغم من حكم تلك الاحزاب لمدة خمسين عاما نرى العراق بهذا الوضع، والغريب ان الذين اوصلوا البلد الى ما أوصلوه اليوم ينتقدون تجربة احزاب جاءت الى السلطة بعد مرحلة مظلومية واقصاء امتدت عشرات السنين متجاهلين بأنهم جزء مما اصاب البلد في يومنا الحاضر. انا لا اقول هذا تبرئة للاحزاب نعم هناك، احزاب اسلامية مسكت مفاصل رئيسة في السلطات واخرى تولت بعض المواقع البسيطة واخرى لم تشترك اطلاقاً بالسلطة وهي موجودة، ولاينبغي التعميم لهذا الامر، لكونه ترويج اعلامي لهدف سياسي.

لأميركا دور في ما حدث بالعراق

×هل لاميركا دور في جعل الاحزاب الاسلامية ان تتسيد الحكم في ظل هذه الفوضى والازمات؟

–انت تعرف بأن الغرب صاحب رسالة معروفة وهي اشاعة الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في العالم وهي رسالة الى كل المجتمعات، ولديهم من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية ما يروج الى هذا الامر وهذا المذهب، هذه رسالة الغرب واضحة، كما كان المعسكر الاشتراكي يروج للفكر الماركسي او الافكار الاشتراكية عندما كانت موسكو تقود العالم وتروج لذلك الفكر، فكان الصراع بين المذاهب الاشتراكية والرأسمالية في تلك المرحلة، ومع ذلك تقول ان الاحزاب التي جاءت للسلطة لم تؤد اداء جيدا، ومن تلك الاحزاب اسلامية وعلمانية، الاغلبية كانت للاحزاب الاسلامية ولم يكن اداؤها بالمستوى المطلوب ولكن هذا لايعطي الحق لاحد بأن الاحزاب الاسلامية فشلت، لأن الاميركان هم من كانوا يديرون البلد وتلك الاحزاب لم تستلم الحكم الا بحدود الاربع سنوات الاخيرة ولايمكن الحكم عليها من خلال هذه الفترة الزمنية فالدور الاميركي واضح في البلاد وهم مسؤولون تماما عما حصل في العراق، فالانحرافات الموجودة التي حدثت هي جزء من ممارسات اميركا، والاحزاب غير الاسلامية المشاركة في الحكم هي جزء من الفشل السياسي وتأثيره على المجتمع وهو نتيجة لقلة الخبرة، والانحرافات التي حصلت والاولى التوجه في طريق تعديل تلك الاخطاء والانحرافات.

كثير من التحالفات لن تبقى

×ماذا تتوقع في المشهد السياسي الجديد بعد الانتخابات النيابية المقبلة؟

–لطبيعة التحالفات الجديدة، ولكون القائمة مفتوحة، وطبيعة تشكيلات الكتل السياسية الجديدة، ولكن في تقديري بأن نتائج الانتخابات المقبلة ستأتي بالكثير من المفاجآت.

وكثير من التحالفات القائمة لن تبقى، وسوف تحصل عملية اعادة تركيب للتحالفات بعد الانتخابات، هذا هو السياق الطبيعي بعد ظهور نتائج التنافس الانتخابي، واذا اردنا للعراق ان يبنى ، لابد من الالتزام بالديمقراطية وان نحرص على استتباب الامن والاستقرار، ومحاربة الفساد ثالثا، فاذا ما تحققت تلك الامور ستتراجع الطائفية والقومية والعصبية من اجل شعور المواطن بأنتمائه للعراق.

لدينا مذكرات اعتقال بحق نائبين

×هل لديكم مذكرات اعتقال بحق اعضاء مجلس النواب الان؟

–لدينا مذكرتان باعتقال اثنين من البرلمانيين.

ولا اريد اذكر اسماءهما، الاولى متعلقة بتزوير الشهادة الدراسية، واخرى بتهمة الارهاب، فيما يتعلق بمذكرة الاعتقال الخاصة بالارهاب قمنا بتحويلها الى اللجنة القانونية ، لكي تدرس القصة، ودراسة الادلة التي تبرهن ذلك الاتهام، اما بالنسبة لقضية التزوير فأن قمت باستشارة قانونية، فهل بالامكان رفع الحصانة عن هذه القضية دون غيرها، بمعنى ان هذا النائب الذي ارفع عنه الحصانة الان المسألة متعلقة بمسألة متعلقة بتزوير الشهادة، وجاءنا الرد بأنه في الامكان رفع الحصانة عن هذه القضية تحديداً من دون غيرها.

وسوف يستدعى للتحقيق وقد يحال للمحكمة من دون القاء القبض عليه، لكونها لاتعتبر جريمة تهدد المجتمع.

لا استمع للموسيقى

×هواياتك الاخرى غير السياسة؟

–القراءة في القوانين والاطلاع على الامور السياسية والشرعية ومطالعات سياسية واقتصادية.

×هل تستمتع الى الموسيقى؟

–لا مجال لسماع الموسيقى، لأنه على الاغلب الجانب السياسي اخذ جل الوقت، وليس من عادتي الاستماع الى الموسيقى.

×هل تتابع المسرح؟

–(سكت طويلا) وقال اذا كان هناك شيء يستحق المشاهدة في التلفزيون قد نتابعه.

ضيف الخميس مع المحرر